خلال أول مؤتمر وطني يعقد في حضرموت ويناقش مستقبل الصناعة اليمنية

إيجاد رؤية إستراتيجية للتنمية الصناعية في اليمن واضحة المعالم

التوقيع على عدد من الاتفاقيات في مجالات التنمية الصناعية والتبادل التجاري

عرض الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الصناعة وإقامة معرض للمنتجات الوطنية

الإعلان عن تأسيس شركات مساهمة للاستثمار في المنطقة الصناعية بالشحر ومنطقة التجارة الحرة بمنفذ الوديعة الحدودي

صنعاء / سبأ:

تنظم غرفة تجارة وصناعة حضرموت بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة يومي 22 و 23 ديسمبر الجاري أول مؤتمر وطني من نوعه يناقش مستقبل الصناعة في اليمن بمشاركة محلية وخليجية وعربية ودولية واسعة.

ويشارك بالمؤتمر الذي يعقد بمدينة المكلا 800 مشارك من كبار رجال الأعمال والمستثمرين اليمنيين وصناع القرار وكبار الشخصيات الدولية وخبراء متخصصون ومسئولون ورؤساء تنفيذيون لكبرى الشركات الصناعية والاستثمارية باليمن ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والأوربية الى جانب 300 مشارك يمثلون الشركات ورجال الأعمال الخليجيين ، و100شخصية اقتصادية وتجارية في ماليزيا وعلى رأسهم الدكتور مهاتير محمد ، رئيس الوزراء الماليزي السابق.

وصرح الاخ عمر باجرش ، رئيس غرفة تجارة وصناعة حضرموت رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر ان العديد من الفرص الاستثمارية سيتم عرضها خلال المؤتمر، مبينا ان تلك الفرص تتركز في المجال الصناعي بمحافظة حضرموت وتصل تكلفتها الإجمالية إلى ملايين الدولارات.

وافاد باجرش انه سيتم خلال المؤتمر الإعلان عن تأسيس عدد من الشركات المساهمة للاستثمار في المنطقتين الصناعيتين بالشحر ومنطقة التجارة الحرة في منفذ الوديعة الحدودي مع السعودية وغيرها من المشاريع الصناعية التي ينفذها القطاع الخاص ، وإقامة معرض خاص للمنتجات الوطنية على هامش المؤتمر يعكس تنامي قطاع الصناعة على المستويين المحلي والإقليمي ويتضمن جناحاً خاصاً للمنتجات الماليزية تشارك فيه 50 شركة تجارية صناعية استثمارية.

واكد رئيس غرفة تجارة وصناعة حضرموت بهذا الصدد أهمية إقامة مثل هذه المعارض والملتقيات التي أصبحت الفعاليات الاقتصادية العاملة في مجال الاستثمار الصناعي تتوق لمثل هذه المعارض ولاسيما إذا أقيمت في الدول أو المدن التي تحظى باهتمام واسع وتعتبر سوقا واعدة مثل محافظة حضرموت.

واشار الى ان المؤتمر يهدف إلى إيجاد رؤية إستراتيجية للتنمية الصناعية واضحة المعالم في اليمن وتحديد أهم التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي ووسائل تجاوزها ومرتكزات البيئة الاستثمارية الصناعية في اليمن وطرق تعزيزها، وعوامل نجاح وتحقيق شعار(صنع في اليمن) وإيجاد الوسائل لتطوير القدرة التنافسية للصناعة اليمنية ، وكذا الترويج لفرص الاستثمار الصناعي في عدد من المناطق الصناعية لرفد التنمية الاقتصادية في اليمن .

واوضح انه وفق البرنامج التنفيذي للمؤتمر ستعقد عشر جلسات عمل حوارية من ضمنها جلسة خاصة بعوامل نجاح إدارة التنمية الاقتصادية يديرها رئيس وزراء ماليزيا السابق الدكتور مهاتير محمد ، فيما تتركز بقية جلسات العمل حول تطور الصناعة اليمنية ، واتجاهات إستراتيجية التنمية الصناعية ، والبنية التحتية الصناعية ، والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل والاستثمار الصناعي والإدارة الصناعية وعوامل تعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية.

وبحسب باجرش فانه سيتم خلال جلسات العمل هذه مناقشة أوراق عمل تتناول البيئة الاستثمارية التشريعية والتنظيمية والتطورات التي شهدها القطاع الصناعي في اليمن وكذا الإجراءات التي تبنتها الحكومة لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودور البنوك في تمويل النهضة الصناعية الحاصلة، فضلاً عن استعراض تجارب التنمية الصناعية الناجحة في بعض من الدول الأجنبية والعربية.

وأكد باجرش أهمية الصناعة في اليمن والاهتمام بإيجاد مناطق صناعية وإستراتيجية صناعية واضحة لليمن لما يمثله هذا القطاع من رافد اقتصادي وتسهيل مواجهة كثير من المشاكل منها توفير فرص العمالة وتنمية موارد الدولة ورفد خزينتها بالعملات الصعبة وإيجاد قاعدة اقتصادية سليمة ،وقال: "المؤتمر يعد الخطوة الثانية الفعلية نحو جعل محافظة حضرموت وجهة مفضلة لرجال المال والأعمال والراغبين في تنمية تجارتهم واستثماراتهم الإقليمية والدولية ومركزاً لجذب الاستثمار بعد انعقاد مؤتمر الاستثمار السياحي والعقاري الذي عقد بالمكلا في مارس الماضي .

واضاف:"سيتم خلال المؤتمر التوقيع على عدد من الاتفاقيات أبرزها اتفاقية بين وزارة الصناعة اليمنية وشركة سيرم الماليزية وذلك لمساعدة الوزارة على إعداد إستراتيجية للتنمية الصناعية في اليمن ومتابعة تنفيذها وكذا دعم القطاع الصناعي ، وسيقوم السيد على العطار رئيس الغرفة التجارية الماليزية بتوقيع اتفاقية مع السلطة المحلية في المحافظة لإنشاء فندق سياحي خمس نجوم في المكلا".

وتابع القول:"كما ستوقع غرفة تجارة وصناعة حضرموت مع الغرفة التجارية الماليزية اتفاقية توأمة بين الغرفتين اضافة الى تشكيل مجلس رجال أعمال مصغر بعضوية أعضاء من الغرفتين لبحث المصالح المشتركة بينهما الى جانب توقيع اتفاقية اخرى بين شركة سيرم ومجموعة العمقي لانشاء مجمع للصناعات السمكية في المكلا تتولى شركة سيرام دراسة المشروع وتنفيذه وتسويق منتجات المجمع في الداخل والخارج".

وخلال اليوم الثاني من أعمال المؤتمر سيتم عقد خمسة لقاءات بين المشاركين الذين يتم تقسيمهم الى مجموعات الاولى تستعرض مكونات البنية التحتية وامكانية الاستثمار فيها و الثانية تستعرض موضوع السياحة والاستثمار العقاري والمجموعة الثالثة الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والرابعة حول التجارة العامة والخامسة التعليم المهني واهمية الاستثمار فيه ، الى جانب اقامة ورشة عمل لمناقشة الفرص الصناعية اليمنية وتعريف المشاركين بالإمكانيات المتاحة في المجال الصناعي.

ويأتي انعقاد المؤتمر في إطار دعم برنامج " صنع في اليمن " الذي تنفذه حالياً وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومؤسسة التعاون الفني الألماني (جي . تي . زد) والذي يشمل كافة الأنشطة الصناعية.

ويتزامن انعقاد المؤتمر مع اجتماعات مجلس رجال الأعمال اليمني – السعودي المقرر عقده بمدينة المكلا بحضرموت في الفترة من 20 إلى 23 ديسمبر الجاري ، بمشاركة أكثر من 100 رجل أعمال ومستثمر سعودي ، وكذا اجتماعات مجلس رجال الأعمال اليمني العماني.

ويتوقع رئيس غرفة صناعة وتجارة حضرموت أن يساهم هذا التزامن في إنجاح المؤتمر بكل المقاييس خاصة ان اليمن يعول كثيرا على الدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه الاستثمارات السعودية في ترسيخ دعائم المناخات الملائمة لجذب مزيد من الاستثمارات الخليجية والعربية والأجنبية لليمن في مختلف قطاعات الصناعة والسياحة والتعدين وبما يسهم في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في اليمن.

ويعد القطاع الصناعي في اليمن من القطاعات الهامة والمحركة للنشاط الاقتصادي نظراً لامتلاكه قدرات وإمكانات تؤهله لمساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، حيث يمثل القاعدة المادية للنهوض بالاقتصاديات المختلفة ويساهم في رفع مستويات الإنتاج والدخل القومي ورفع مستوى الاستخدام والاستغلال العلمي والموضوعي للموارد المتاحة وحسن استخدام وتأهيل الموارد البشرية.

وتفيد دراسات اقتصادية أن القطاع الصناعي يعتبر البديل الاستراتيجي لمستقبل اليمن لتحقيق التنمية المنشودة والقضاء على الفقر والبطالة وخاصة مع اتجاه تراجع مؤشرات الإنتاج النفطي.

وتشكل حصة قطاع الصناعة في اليمن حوالي 5ر14 % من الناتج المحلي الإجمالي بما يمكنه من زيادة مساهمته في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ، لاسيما ان إمكانيات تحسين إنتاجية قطاع الصناعة أعلى منها في قطاعات أخرى لما لهذا القطاع من تشابكات وروابط متعددة أمامية وخلفية مع بقية القطاعات ، كما انه قطاع مؤهل يستقطب التكنولوجيا الحديثة ويستوعبها ويؤدي إلى رفع مستوى إنتاجها وبالتالي مساهمته في النمو الاقتصادي .

ويوضح خبراء اقتصاد محليون ان القطاع الصناعي يمثل الدينامو المحرك لعجلة التنمية الاقتصادية في اليمن ، مؤكدين على اهمية الاهتمام به وتقديم كافة التسهيلات والدعم ليتمكن من القيام بدوره المأمول في النهوض بالاقتصاد الوطني.

ويشير الخبراء إلى ان القطاع الصناعي من أكثر القطاعات الاقتصادية جذباً للاستثمارات ، حيث استحوذ على نحو 5 ر 50 % من إجمالي المشاريع الاستثمارية المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار وذلك نظراً لتوفر العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف الأنشطة والفروع الصناعية ، ناهيك عن العوائد المادية المتحققة في هذا القطاع .

كما يؤكد خبراء الاقتصاد على أهمية تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين من أجل إحداث نهضة حقيقية في القطاع الصناعي ، وكذا أهمية استكمال إنشاء المناطق الصناعية وتوفير البنى الأساسية بهدف اجتذاب الرساميل المحلية والأجنبية للاستثمار في هذه المناطق.

وبحسب بيانات إحصائية صادرة عن الهيئة العامة للاستثمار فان إجمالي المشاريع الصناعية المسجلة في الهيئة وفروعها في المحافظات خلال الفترة من مارس 1992 إلى سبتمبر العام الجاري 2008 بلغت نحو 3077 مشروعاً صناعياً ، بتكلفة استثمارية بلغت حوالي تريليون وأربعة وخمسين ملياراً وسبعمائة وتسعة وعشرين مليون ريال ، فيما يبلغ حجم فرص العمل المتوقع توفيرها من هذه المشاريع 141 ر 91 فرصة عمل محلية .

ويأتي انعقاد المؤتمر في ظل التوجهات الحكومية الهادفة تعزيز اندماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاديات العالمية وتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات المحلية لمواجهة تبعات تحرير التجارة والمنافسة العالمية للسلع المتوافدة من جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يستدعي من الحكومة ومن القطاع الخاص العمل بمسئولية كبيرة لمواجهة التحديات ومعالجة جميع القضايا التي تعوق التنمية الصناعية سواء للمشاريع القائمة منها أم الجديدة والرقي بالجودة لرفع شعار (صنع في اليمن) عالمياً لوصول المنتجات الوطنية إلى الأسواق العالمية.

وعلاوة على هدف المؤتمر طرح المشكلات والهموم فهو يصبو أيضا إلى التطلع لمستقبل الصناعة اليمنية وتحديد سياسات وعوامل نهضتها.

وتعول الحكومة اليمنية على القطاع الصناعي المساهمة في النهوض الاقتصادي وحفز النمو وخلق فرص عمل والتخفيف من الفقر والحد من البطالة وذلك باعتباره قطاعا واعدا ومرتكزا رئيسيا للنمو والتنمية، وذلك من خلال سعيها جدياً إلى تحسين مناخ الاستثمار واستكمال البنى التحتية للمناطق الصناعية ومنح المستثمرين العديد من التسهيلات والإعفاءات وذلك بهدف اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في اليمن.

في دراسة حديثة أجرتها اللجنة الوطنية للمرأة :

ارتفاع نسبة التحاق الفتيات بمدارس التعليم الأساسي والثانوي في محافظات لحج وشبوة وعمران وصعدة عام 2007

المطالبة بتخصيص موارد مناسبة لدعم تعليم الفتاة

صنعاء / سبأ:

كشفت دراسة حديثة ارتفاع التحاق الفتيات بمدارس التعليم الأساسي في محافظات شبوة وصعدة ولحج وعمران بنسب 9 بالمئة و40 بالمئة و3 ر6 بالمئة و28 بالمئة على الترتيب .

وأوضحت الدراسة التي أعدتها اللجنة الوطنية للمرأة بدعم منظمة (اوكسفام) الدولية خلال العام الجاري بهدف معرفة مستوى التطور العلمي والمعرفي الذي شهده قطاع تعليم الفتاة خصوصا في المناطق النائية خلال الأعوام 2003 - 2007م، أن إلتحاق الفتيات بالتعليم الأساسي والثانوي بتلك المحافظات شهد تحسنا نسبيا مقارنة بما كان عليه قبل عام 2000م.

وبحسب الدراسة فقد ارتفع عدد الطالبات الملتحقات بمدارس التعليم الاساسي بمحافظة لحج الى 70 الفاً و285 طالبة عام 2007م بنسبة زيادة 6 ر3 بالمئة مقارنة بعام 2003م والذي وصل عدد الفتيات فيه إلى 67 الفاً و817 طالبة.

فيما ارتفع عدد الملتحقات بمدارس التعليم الثانوي بلحج عام 2007م الى 7 آلاف و663 طالبة بنسبة زيادة 9 بالمئة، على ماكانت عليه عام 2003م حيث كان 6 آلاف و938 طالبة فقط في المرحلة الثانوية.

وطبقا للدراسة فإن التحاق الفتيات بالتعليم الإساسي بمحافظة شبوة إزداد عام 2007م الى 34 الفا و221 طالبة في حين كان عددهن عام 2003م حوالي 31 الفا و361طالبة بنسبة زيادة 9 بالمئة .

كما ارتفع عدد الطالبات الملتحقات بمدارس التعليم الثانوي بشبوة الى 827 طالبة عام 2007م مقارنة بـ436 طالبة عام 2003م أي بنسبة زيادة 89ر6 بالمئة.

وفي محافظة عمران بينت الدراسة ان التحاق الفتاة بالتعليم الاساسي ارتفع الى 84 الفاً و35 طالبة عام 2007م بينما كان لا يتجاوز 65 الفاً و307 طالبات عام 2003م، بنسبة زيادة 28 بالمئة، وفي التعليم الثانوي ارتفع عددهن الى 6 آلاف و50 طالبة عام 2007م من 4 الاف و764 طالبة عام 2003م بنسبة زيادة 27 بالمئة.

بينما في محافظة صعدة ارتفع اقبال الفتيات بمدارس التعليم الاساسي خلال هذه السنوات الى 38 الفاً و993 طالبة من 30 الفاً و842 طالبة عام 2003م وبنسبة زيادة 40 بالمئة .

كما زاد عدد الطالبات بمدارس التعليم الثانوي الى الف و786 طالبة عام 2007م من الف و527 طالبة عام 2003م .

وشملت الدراسة بيانات الدرجات الوظيفية لقطاع التربية والتعليم بالمحافظات المحددة والتي بينت الفوارق النسبية للحصول على الدرجات بين الذكور والإناث .

وبناء على نتائج هذه الدراسة ففي محافظة لحج أنخفض معدل حصول الإناث على الوظائف الى اقل مستوى مقارنة بحصول الذكور على معدل أعلى، حيث بلغ عدد الوظائف بقطاع التربية والتعليم بلحج خلال 2003 - 2007م ألفاً و36 وظيفة منها 677 وظيفة للذكور بنسبة 65 بالمئة و359 للإناث بنسبة 35 بالمئة.

وكان نصيب محافظة شبوة من الدرجات الوظيفية ألفاً و177 درجة توزعت على 788 درجة للذكور بنسبة 66ر9 بالمئة و389 وظيفة للإناث بنسبة 33ر1 بالمئة أي ثلث هذه الدرجات للإناث .

وفي محافظة عمران بينت الدراسة أن الوظائف المخصصة لقطاع التعليم خلال تلك الفترة ألف و611 درجة، توزعت بين « حملة الشهادات الجامعية ودبلوم والشهادة الثانوية للجنسين» اختص الذكور بألف و193 درجة بنسبة 1 ر74 بالمئة، و418 درجة للإناث بنسبة 9 ر25 بالمئة.

كما ان عدد الدرجات الوظيفية بقطاع التعليم بمحافظة صعدة 895 درجة وظيفية، منها 711 درجة للذكور و184 درجة للإناث .

وحول توفير المباني المدرسية للفتيات خلال تلك السنوات تشير نتائج الدراسة الى أن المدارس بلحج ارتفعت الى 605 مدارس للجنسين منها 61 مدرسة للذكور و50 مدرسة للإناث بنسبة 2 ر8 بالمئة، و494 مدرسة مختلطة اي ان ما نسبته 6 ر 97 بالمئة مدارس مختلطة للجنسين.

فيما بلغ عدد المدارس بشبوة 467 مدرسة في العامين2006 - 2007 م بزيادة نسبتها 5 ر12 بالمئة مقارنة بـ 2003م , وكانت نسبة المدارس الخاصة بالفتيات من ذلك 9 ر8 بالمئة و4 ر9 بالمئة فيما استحوذت المدارس المختلطة من اجمالي مدارس المحافظة على 346 مدرسة بنسبة زيادة 1 ر13 بالمئة.

وأوضحت الدراسة أن المدارس بمحافظة عمران ارتفع عددها في عامي 2006-2007م الى ألف و141 مدرسة شكلت مدارس الإناث منها ما نسبته 9 ر6 بالمئة والذكور 5 ر7 بالمئة والمدارس المختلطة 85ر6 بالمئة والتي وصل عددها إلى 977 مدرسة.

أما في محافظة صعدة فإن عدد المدارس بشكل عام ارتفع خلال العامين 2006-2007م الى 701 مدرسة بنسبة 9ر6 بالمئة، منها 138 مدرسة للذكور نسبة الزيادة فيها 5 ر4 بالمئة، ومدارس الإناث 94 مدرسة نسبة الزيادة فيها 32 بالمئة , فيما عدد مدارس التعليم المختلطة 469 مدرسة نسبة الزيادة فيها6 ر7 بالمئة.

كما تناولت اللجنة الوطنية للمرأة في دراستها جانب الإنفاق الحكومي في توظيف المعلمات، واكدت أن نسبة ما ينفق في توظيف المعلمات أنخفض خلال العام 2007م الى 5 ر29 بالمئة على مستوى محافظات الجمهورية بشكل عام، بينما كانت نسبة ما ينفق في هذا الجانب عام 2003م حوالي 35 بالمئة.

فيما ارتفع الإنفاق في المحافظات المشمولة بالدراسة خلال تلك الفترة، ففي محافظة لحج تراوح بين 25 بالمئة - 48 بالمئة، وفي محافظة شبوة بين 20 بالمئة - 48 بالمئة، ومحافظة عمران بين 12 بالمئة- 36 بالمئة ومحافظة صعدة بين 7 ر8 بالمئة - 100 بالمئة كحد أدنى وحد أعلى.

وفيما يتعلق بالإنفاق الحكومي الإستثماري في بناء وتجهيز المدارس اشارت الدراسة الى الصعوبات التي واجهها معدو الدراسة في الحصول على أرقام دقيقة في هذا الجانب، إلا أنها استنتجت أن محافظة صعدة احتلت المرتبة الأولى في بناء وتشييد المدارس خلال الأعوام 2003 - 2007م بتمويل من موازنة السلطة المحلية بنسبة زيادة 65 بالمئة بينما لم تتجاوز مساهمة السلطة المحلية بمحافظة عمران لبناء وتشييد مدارس التعليم للذكور والإناث بنسبة 30 بالمئة وشبوة 58 بالمئة ولحج 43 بالمئة .

واوصت الدراسة الجهات المعنية بتوفير درجات وظيفية للفتيات من خريجات الثانوية العامة في جميع مناطق الاحتياج بمحافظات الجمهورية بإشراف وزارة التربية والتعليم، ووضع برامج لرفع مستوى قدراتهن العلمية وتأهيلهن لتدريس الفتيات وتشجيعهن لمواصلة التدريس .

ونبهت الدراسة إلى أن عدم وجود موازنات مالية خاصة بالنوع الاجتماعي في قطاع تعليم الفتاة وعدم وجود الدرجات الوظيفية لتوظيف معلمات وانشاء مبان مدرسية خاصة بالفتيات من العوامل الرئيسية التي تحد من التحاق الفتيات بالتعليم فضلا عن العادات والتقاليد المجتمعية التي تعيق تعليم الفتاة في الأرياف .

كما طالبت الحكومة بتخصيص موارد مناسبة لتعليم الفتاة والتنسيق لإيجاد موازنات مستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي وتحقيق اهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي وأهداف مؤتمر (داكار) عام 2000م بخصوص توفير التعليم للجميع في عام 2015م ودعت وزارة التربية والتعليم لتوزيع الموارد المتاحة الحالية سواء كانت جارية او استثمارية للنوع الاجتماعي حسب التقسيمات الإدارية - المركزية والمحلية لمعرفة الاحتياجات الضرورية للنوع في قطاع التعليم وردم الفجوة في معدلات الالتحاق بالتعليم الاساسي بين الذكور والإناث .

يذكر أن اللجنة الوطنية للمرأة كانت دشنت في اكتوبر الماضي حملة إعلامية لمناصرة تعليم الفتاة والدعوة لرفع مخصصات البدلات الخاصة بالمعلمات في المناطق الريفية من 3 الى 10 الاف كحد ادنى وذلك لتشجيع الفتاة على مواصلة التعليم والحد من التسرب.

تربية عدن وإغفال التخطيط

أنور أحمد صالح

في لقاء هام للأخ الرئيس مع المسؤولين في عدد من المحافظات قبل فترة وجه فخامته كلمة في الصميم لها دلالتها المضيئة قال فيها: "أنا أحترم المسؤول الذي يخطط للمدى البعيد وليس التخطيط المرتبط بالعمر الزمني لكرسي المسؤولية!!"

فهل وصلت هذه الكلمة المضيئة إلى العقول والضمائر؟؟

إذن .. فلنقيم مستوى التخطيط التربوي في الواقع المعاش بمحافظة عدن.. ولنبدأ بالخارطة المدرسية المفقودة في التخطيط للمدى البعيد عند الشروع بعملية البناء أو الترميم لعدد من مدارس عدن ودون مراعاة الزمن المناسب والكثافة من منطقة إلى أخرى !! ثم كذلك المقاعد الدراسية ومع التصاعد المتزايد للكثافة الطلابية الصفية ما يزيد من حدة التزاحم في كل عام دراسي فقبل خمسة أعوام كان في الصف الواحد (40) طالباً ثم تزايد العدد إلى (50) ثم (60) وزاد خلال هذا العام إلى (70) طالباً وطالبة في عدد من المدارس والسبب تجاهل بعد التخطيط في عملية التوسع الصفي !! وكذلك النقص الملازم في المعلمين والمعلمات المتمثل بالتخصصات المطلوبة وبالذات في المراحل العليا للتعليم الأساسي والثانوي (تاسع + ثالث ثانوي) .. إضافة إلى عدم التصور المستقبلي في إيجاد البدائل لحالات الوضع والكبار في السن ! وأيضاً التخطيط الجامد حول تقنية السبورة الصفية كوسيلة تعليمية ثابتة وعدم تعميمها لكافة المدارس والتعامل الملازم مع السبورة التقليدية المعروفة بشكلها المستطيل وبأنواعها الخشبية والحجرية وباللونين الأسود والأخضر وإستخدام الطباشير الخطرة بذراتها على صحة المعلم والطالب مع أن عدداً قليلاً من المدارس استحدثت تصميم السبورة المتطورة من قطع (الفرميكا) وبالأقلام السحرية بالرغم من مواجهتها صعوبات مالية في توفير هذه الأقلام الغالية الثمن والتي يتم شراؤها من قبل المعلمين ... وهذه السبورة المتطورة تتميز بوضوح الكتابة وبالوقاية الصحية للمعلم والتلميذ .. ومن المهم جداً توفيرها من قبل مكتب تربية عدن مع أقلامها السحرية واستبدال كراتين الطباشير الضارة بكراتين الأقلام السحرية بهدف تشجيع وتعميم التعامل الراقي مع السبورة المتطورة كوسيلة تعليمية صحية وإيجابية في نجاح الحصة الدراسية .. وكما إن إغفال الوسيلة التعليمية التقنية لايخدم النجاح التعليمي الصفي ويصبح الاعتماد سلباً على الوسيلة التقليدية الصماء الورقية وغيرها.. وأيضاً عدم الاهتمام المسؤول في إعداد وتأهيل الكوادر القيادية والمدرسية إضافة للاستخدام غير المتطور واللامتجدد للطرق والأساليب الخاصة بخطط وبرامج الإدارة التعليمية والتوجيهية والتربوية والمدرسية ومواكبة العلوم والتربية الحديثة .. وما تتطلبه المصلحة العليا للتربية في بلادنا هو بعد التخطيط كما أشار إليه الأخ الرئيس ومن واجب قيادة مكتب تربية عدن الالتزام بالتوجيه الرئاسي وتطبيقه في الواقع التربوي ومع أهمية الاتكال الموثوق بالخبرات المكتنزة للقمم التربوية من أمثال القامة التربوية القديرة الأستاذ الضليع (عبدالواحد عباد) المفكر التربوي المشهود له بالكفاءة والنزاهة والأخلاق التربوية العالية.

نائب وزير الداخلية .. اللواء الزوعري:

الخطة الأمنية خلال عيد الأضحى حققت أهدافها

صالح حسين الزوعري

عدن/ عبيدروس نورجي :

أكد اللواء / صالح حسين الزوعري أن أجواء أمنة قد خيمت على عموم محافظات الجمهورية خلال أيام عيد الأضحى المبارك موضحاً أن الخطة الأمنية التي وضعتها وزارة الداخلية لتأمين فعاليات العيد حققت أهدافها في أدائها المتميز بما مكن المواطنين من الاستمتاع بقضاء إجازة عيد الأضحى المارك.

وأكد نائب وزير الداخلية لـ(14 أكتوبر) اختفاء عدد من المظاهر التي تلحق الأضرار وتقلق السكينة العامة كالألعاب النارية بشكل ملحوظ في عدد من المحافظات ومنها أمانة العاصمة وسرقة المنازل التي كانت تنشط في مناسبات الأعياد بسبب غياب الساكنين عن منازلهم والتي كانت تحدث خلال أيام العيد كما تمت استعادة عدد من السيارات المسروقة وكذلك اختفاء المظاهر المسلحة في المدن الرئيسية بالمحافظات والانخفاض الملحوظ في حالات إطلاق الأعيرة النارية من قبل المواطنين في الأرياف بمناسبة الأعياد .

وأكد اللواء ركن/ صالح الزوعري أن فترة العيد لم تخل من بعض الحوادث المؤسفة وفي مقدمتها الحوادث المرورية بسبب عدم إذعان السائقين والمشاة لقوانين وآداب المرور وخلال الفترة (4-12 ديسمبر الجاري) وقع (360) حادثا مروريا بالمحافظات أودت بحياة (88) شخصاً وإصابة (582) بإصابات مختلفة بسبب السرعة المفرطة والتحدث بالجوال أثناء القيادة ولعدم ربط حزام الأمان.

وقال إن وزارة الداخلية بقيادة مطهر رشاد كانت على مدار الساعة تتابع الحالة الأمنية وبتواصل مع إدارات الأمن بالمحافظات خلال إجازة العيد في مناطق الوطن.